

الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

- ١٠ .
- فإن تلفت الثمرة فلا أجرة وإن نقصت عن العادة فالفسخ أو الأرض لعدم المنفعة المقصودة بالعقد وهي كجائحة انتهى .
- وإما إجارتها لنشر الثياب عليها ونحوه فتصح .
- قوله (ولا يشترط كون البذر من رب الأرض) .
- هذا إحدى الروايتين .
- واختاره المصنف والشارح وابن رزين وأبو محمد الجوزي والشيخ تقي الدين وصاحب الفائق والحاوي الصغير وجزم به ابن رزين في نهايته ونظمها .
- قلت وهو أقوى دليلا .
- (وظاهر المذهب اشتراطه) .
- وهو الصحيح من المذهب والمشهور عن الإمام أحمد رحمه الله وعليه جماهير الأصحاب ونص عليه .
- قال الشارح اختاره الخرقى وعامة الأصحاب وجزم به القاضي وكثير من أصحابه وأطلقهما في المستوعب والهادي والتلخيص والبلغة والمحزر .
- فعلى المذهب لو كان البذر كله من العامل فالزرع له وعليه أجرة الأرض لربها وهي المخابرة .
- وقيل المخابرة أن يختص أحدهما بما على جدول أو ساقية أو غيرهما قاله في الرعاية .
- وخرج الشيخ تقي الدين رحمه الله وجهها في المزارعة الفاسدة أنها تمتلك بالنفقة من زرع الغاصب .
- قال في القاعدة التاسعة والسبعين وقد رأيت كلام الإمام أحمد رحمه الله يدل عليه لا على خلافه .
- فائدة مثل ذلك الإجارة الفاسدة